

تاريخ الأرشيف في الجزائر ومكانته

زعباط فريد

جامعة الجزائر 2

الملخص:

إن الأرشيف مرتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة الوطنية، لذا تسارعت الدول خاصة الغربية المتطورة منها الى اعداد نصوص تشريعية (قوانين)، بغية تسيير و خاصة حماية الأرشيف من الضياع و بالتالي حماية السيادة الوطنية. شهدت الجزائر بعد الاستقلال سنة 1962 نوع من التذبذب في تسيير قطاع الأرشيف، في سنة 1988 توصلت الى سن اول و آخر قانون متعلق بالأرشيف الوطني، ثم تلت مباشرة بعد ذلك مجموعة من النصوص التنظيمية و التطبيقية العمل التسهيل العمل الأرشيفي. رغم كل هذا بقي قطاع الأرشيف في الجزائر يعاني من التهميش.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، الأرشيف، تاريخ الأرشيف، التشريع الأرشيفي، القانون 88-09

Key words:

Algeria, Archives, archive history, archival legislation, law 88-09

Abstract

Archives are closely linked to national sovereignty, so the countries, especially the developed western countries, have accelerated the preparation of legislative texts (laws) in order to manage, preserve and protect archives from loss and thereby protect national sovereignty. Algeria, after independence 1962, experienced a kind of fluctuation in the management of archives sector. In 1988, it reached the first and the last national archives law 88-09, followed by a series of organizational and practical texts. All this has left archives sector in Algeria suffering from marginalization

مقدمة

تعود فكرة الأرشيف، أي حفظ الوثائق المكتوبة بغرض الاستعمال إلى نحو ثلاثة آلاف سنة على الأقل، وأنيطت برجال لتسييرها، ونفهم من هذا، التصنيف المادي والفكري لإتاحتها للمستعملين. وعليه فيمكن القول بأن دور الأرشيفي هذا الوقت لا يختلف أساسا عن أرشيفي ذلك الزمن.

تطور دور الأرشيفي عبر الزمن والمجتمعات، وتطورت معه طبيعة الوثائق المنتجة، ونوعية المعلومات المخزنة، لقد تخصص الأرشيفي وتحلّى عن بعض الوظائف التي كانت موكلة له من قبل، كوظيفة الموثّق، والمكتبي، والوثائقي... إلخ. وتدرجيا وضعت قواعد مرتبطة بالتطبيقات الإدارية الخاصة بكل مؤسسة وبكل بلد.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، بدأ الأرشيفيون كتابة مدونات حول التطبيقات المهنية، وحاولوا استخراج المبادئ العامة⁽¹⁾، لكن المدونات الكبيرة ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت أول مدونة من تأليف ثلاثة أرشيفيين هولنديين⁽²⁾ سنة 1898 في غرونينغ (Groning) بهولندا، حيث لقت صدى كبيرا بعد ترجمتها إلى اللغة الألمانية سنة 1905، واللغة الإيطالية سنة 1908، واللغة الفرنسية سنة 1910، واللغة الإنجليزية سنة 1940، واللغة البرتغالية سنة 1960.

ثمّ تلتها ظهور مدونتان لا تقل أهمية : فالأولى كانت لـ "هلاي جنكس"⁽³⁾ في سنة 1922، والثانية لـ "أوجينيو كزانوفا"⁽⁴⁾ في سنة 1928. وتأخر ظهور المدونة الفرنسية إلى غاية سنة 1970.

وقد عرف ميدان الأرشيف بعد الحرب العالمية الثانية تغييرا كبيرا من حيث التطبيقات جزاء ظهور التكنولوجيات، والانفجار الوثائقي، والتنامي الكبير للإنتاج الوثائقي للإدارات.

وكان لذلك أثر، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق "نيودور شلمبرغ" إلى تأليف (دليل)⁽⁵⁾، والذي يمكن اعتباره أحسن دليل مرجعي للأرشيفيين وللأرشفة المعاصرة.

ومنذ ذلك الوقت، يمكن القول أنّ جميع الدول الكبرى خاصة المتطورة، أصبحت لها مدونة للتطبيقات الأرشيفية، عكس الدول العربية عامة، والجزائر بخاصة، إذ لا أثر لأية مدونة في مجال الأرشيف، وهذا راجع لعدة أسباب نختزلها في اختلاف الرؤى بين هذه البلدان، على أنّ دول المشرق العربي اتبعت سياسة المدرسة الانجلوسكسونية، التي تعرف الأرشيف على أنه: "مجموع الوثائق، مهما يكن تاريخها، شكلها ووعاء تخزينها، أنتجت أو استلمت من أي شخص، ومن أي مصلحة أو هيئة، أثناء مزاوله نشاطاتها"⁽⁶⁾. وكان لذلك أثر على هذه الدول التي أصبحت لا تفرق بين ما هو وثائق حيّة (جارية)، يتم تسييرها بطريقة مخالفة⁽⁷⁾ للأرشيف⁽⁸⁾.

كما كانت هناك محاولات من طرف عريكا⁽⁹⁾ ARBICA* لكنها تبقى غير كافية، والتي تتمثل في إعداد معجم للمصطلحات الأرشيفية⁽¹⁰⁾، كما نوه إلى محاولات عربية أخرى قام بها الجزائري "السيد عبد الكريم بجاجة"⁽¹¹⁾ في دار الوثائق بالإمارات العربية المتحدة.

مهما يكن، فإنّ مهمة تسيير الأرشيف تبقى مرتبطة بالهيئات القضائية والإدارية للبلاد ما، كذا التكنولوجيات المتطورة والذهنيات لكل مجتمع.

لقد شهد الأرشيف تطورا مذهلا، إذ في النصف الأول من القرن الماضي، وضعت له دعائم أولى للتخصص في مجاله - الأرشيف - فكانت بداية اعتماده في العلوم الثانوية للتأريخ، إلى أن الإنتاج الكثيف والمتزايد للوثائق في الإدارات، جعل من الأرشفة التقليدية أن تعيش تحت الضغط، الشيء الذي دفع بالمهتمين إلى ابتكار طرق وحلول جديدة، بجمع المادة واحتوائها مع إيجاد سبل التقييم والتقنين، بإضافة أنها تعتبر نقلة نوعية، سهّل مهمة الأرشيفي في الإدارات بخلق جو وأسس مريحة للعمل بها.

وإذا كانت حصّة الأسد في استعمال الأرشيف كانت بيد الإدارات – المنتجة له- على أنها مادة تاريخية تعود إليه كلما اقتضى الأمر، فإن الأرشفة قد قطعت شوطاً كبيراً ورسمت أفقاً مزدوجة المهام، إذ تتمثل المهمة الأولى في مساندة الإدارة المنتجة للوثائق والأرشيف، والمهمة الثانية في مساندة الإدارة التقليدية، لوضعها في متناول الباحثين كأداة أو مرجعية لبحوثهم العامة أو الأكاديمية.

إلا أن هذا المنحى تنكّفه بعض العراقيل، إذ أن المحترفين الناشطين في فرض العمل الأرشيفي والمتمثل في السلسلة الأرشيفية، لم يتمكنوا من وضع ميكانيزمات التوحيد والإرساء، التي تؤدي بعد ذلك إلى الاعتراف الكامل والشامل للمادة، وقد توازى تطور الأرشيف مع تطور محامه وحتى معارفه، ليظهر اليوم كشعبة.

إن تنظيم المادة جعل من المعلومة النواة، بل والمصدر الحقيقي والجوهري للتنظيم في المؤسسات، إلا أن هذا التطور والتحول في الأرشيف فرض على مختصين (الأرشيفين) أخذ الحذر لتعريف وحصر محتوى هذا الميدان، وتحديد موقعه بالنسبة للعلوم أو الميادين التي تحيط به، من أجل ضمان تطوره عن طريق وضع برامج التكوين والبحث، مع اختيار شركائهم بكل حرية.

1. تاريخ الأرشيف (12)

هو ذلك العلم الذي يهتم بالدراسة النظرية والتطبيقية، وخصائص الوثائق الأرشيفية، من نشأتها إلى تنظيمها، إلى استرجاعها. كما أن الممارسة الأرشيفية سبقت التنظيم لها، شأنها شأن المهن التي تنقسم إلى قسمين نظري وتطبيقي. هذا وتعود البدايات الأولى للأرشيف إلى اللحظات الأولى للتدوين عند الإنسان على مختلف الأوعية التي استخدمها لتخزين هذه المعلومات. كذلك، فقد عرف مفهوم الأرشيف فترتين من الزمن، الأولى قديمة والثانية حديثة، وكلاهما منقسم حسب المراحل التي شهدت تطوراته من بدايته إلى ما هو عليه اليوم.

أ- الفترة القديمة

إنّ الأرشيف مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحضارات المتتابة التي عرفتها البشرية، للحفاظ على الوثائق المدونة بشتى أشكالها. هذه المراحل يمكن إيجازها كالآتي:

- المرحلة الأولى

إنّ أقدم أرشيف وجد في بلاد الرافدين بما يسمى بأرشيف أوغاريت، والمقدر بـ 200 وثيقة، دونت بالكتابة الهيروغليفية والكتابة البابلية المسارية. كما أن اكتشاف حوالي 20000 وثيقة على وسائط خشبية في التل الحيري (سوريا)، يعود تاريخها إلى القرن 31 ق.م. محفوظة بقصر "ماري". كما اكتشفت وثائق أخرى تعود إلى القرن 13 و 14

ق.م، أما في العراق فقد احتفظ بقانون "حمو راي" على شكل ألواح طينية مكوية تعود الى حوالي 4000 سنة قبل الميلاد.

يعد هذا القانون من الناحية العلمية والقانونية طريقة من طرق إدارة شؤون الدولة والمواطنين، ومؤشر واضح المعالم يبين بشكل بارز البعد التنظيمي الإداري والسياسي والعسكري (13).

- المرحلة الثانية

لقد اهتمت الحضارتان اليونانية والرومانية، بالوثائق الأرشيفية، و بتنظيمها. وكان الإغريق يحفظون الوثائق في المعابد، ونظرا للأهمية والقيمة التي يولونها للأرشفة والحرص على الوثائق، تم إنشاء "المترن" وهو مخزن ومكان لحفظ الوثائق، كما أن للحضارة اليونانية الفضل في ظهور مصطلح الأرشفة.

هذا، ولم تختلف الحضارة الرومانية عن نظيرتها اليونانية، حيث اهتمت هي الأخرى بالأرشفة وكان " الإبراريوم " أو الخزانة في معبد الإله " ساترون"، وهو مكان حفظ القوانين والقرارات، وكل ما يتعلق بالمعاملات التجارية. أما الوثائق السياسية، فكانت تحفظ بمبنى "الكابيتول". وبعد سنوات من التعامل بهذا النظام، أنشأت دار الوثائق القيصرية "طبليوريوم" وصممت كل الوثائق بمختلف أنواعها واشكالها.

- المرحلة الثالثة

يعود عدم اهتمام العرب قبل الإسلام بالأرشفة، إلى التقاليد الشفهية التي طغت على مجتمعهم، وانعدام أي تنظيم إداري يذكر لهم. ومع ظهور الإسلام بدأ تدوين تفاصيل نشر الإسلام، ثم المعاهدات، والرسائل، والمبادلات التجارية ثم إلى تدوين القرآن الكريم. ففي عهد الخلافة الأموية، استحدث ديوان الخاتم الذي يعتبر من أهم الدواوين، يقوم بتوثيق المراسلات الرسمية للدولة. أما العباسيون، فقد أنشأوا ديوان الانشاء واهتموا بحفظ الوثائق وترتيبها.

ب- الفترة الحديثة

بدأت هذه الفترة مباشرة بعد الثورة الفرنسية، وما تزال مستمرة إلى اليوم، ويمكن تقسيمها إلى:

- المرحلة الأولى

جاءت فكرة الأرشفة الحديث، مع الثورة الفرنسية سنة 1789. ومعها ظهرت فكرة أرشفة وطني، ووضع أول قانون للأرشفة الوطني الفرنسي سنة 1794. بعدها أخذت الدول الأوربية تحذو حذو فرنسا، حيث بدأت بريطانيا

سنة 1838، وإسبانيا سنة 1866، فيما انتظرت روسيا الى ما بعد اعلان عن الاتحاد السوفيتي سنة 1917، سنة بعدها تم انشاء الأرشييف السوفياتي.

وفما يخص الدول العربية، فقد كانت جلّها تحت طائلة الاستعمار. وانتظرت استقلالها لوضع وسن القوانين لإنشاء أرشيقات وطنية، وكانت مصر السبّاقة إلى ذلك، سنة 1952، ثم الجزائر سنة 1971، ثم جاءت الدول العربية الأخرى متتابعة واحدة تلو الأخرى. لذا، يمكن القول أنّ للثورة الفرنسية فضلا كبيرا في تأسيس الأرشييف الحديث، ووضع مبادئه، والتي نذكر منها:

- إضفاء الصبغة القانونية للأرشييف،
- انشاء أرشييف وطني: جمع الوثائق ذات قيمة تاريخية وطنية في مكان واحد،
- اعتماد مبدأ احترام الرصيد، سنة 1841 (14)
- إنشاء أول مدرسة لتكوين الأرشييفين.

- المرحلة الثانية

لقد تغيرت النظرة الى الأرشييف بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هناك ضرورة لتسيير الوثائق بفعل الانفجار الوثائقي جراء انتشار النشاط الاقتصادي والصناعي والخدمي. وجاءت فكرة تسيير الوثائق من الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر نظرية الأطوار الثلاثة للعالم الأمريكي "ثيودور شلمبرق" سنة 1956. وبعده، بدأ ظهور قواعد وتقوانين وطنية ودولية لضبط الممارسة الأرشييفية.

- المرحلة الثالثة:

إنّ الانتشار الواسع لتكنولوجيات الاعلام والاتصال، أثر على ميدان الأرشييف وذلك باستخدام التقنيات الجديدة، والتي أدّت إلى ظهور الأرشييف الإلكتروني، وتطبيق الادارة الالكترونية في جلّ المؤسسات، وفي مختلف التعاملات اليومية. وفي هذا الاطار، تسعى الجزائر جاهدة إلى تطبيقها على نطاق أوسع.

2. تعريف الأرشييف:

- تعريف شارل سامران : هو كل الوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط اجتماعي أو فردي بشرط، أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة، و بشرط أن تكون قد أحسن حفظها داخل هيئة واحدة، حيث نجد هذا التعريف قد احتوى على عنصر هام وهو التنظيم، حيث أن فقدان هذا العنصر يجعل عملية استرجاع المعلومات التي تحتويها وثائق الأرشييف من المستحيل الوصول إليها.

- تعريف جمعية الأرشييفيين الأمريكيين AAS (15).

هو مجموعة الوثائق المكتوبة الجارية والرسومات التي أنتجتها أي مؤسسة أو منظمة وحفظت قصد الرجوع إليها في وقت الحاجة.

- تعريف حسب القانون الجزائري 09/88⁽¹⁶⁾

في بابه الأول ضمن الأحكام العامة، تنص المادة الأولى على: "يجسد هذا القانون القواعد على تحكم سير الأرشيف الوطني وتنظيمه"

والمادة الثانية تعريف الأرشيف: "هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبار مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا أو معنويا كان أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها".

- تعريف علم الأرشيف:

علم الأرشيف هو ذلك العلم الذي يدرس تاريخ الأرشيف وتطور وظائفه وقوانينه ومؤسساته والمناهج والتقنيات والتكنولوجيات المستعملة في تسييره من حفظ، معالجة واسترجاع علم الأرشيف يهتم بكل من الجانب النظري والجانب التطبيقي، باعتبار أن الأرشيف هو الممارسة.

- **النظري**: هو تدريس المبادئ والوظائف الأرشيفية والنصوص القانونية الخاصة بالأرشيف.
 - **التطبيقي**: هي الممارسات الميدانية وتطبيق ما هو نظري على الواقع الملموس، من اتخاذ إجراءات والوسائل المستخدمة والطرق المتبعة في الدفع، الحفظ، المعالجة، الاسترجاع. لفهم الأرشيف علاقة بالعلوم الأخرى، كالتاريخ، وعلم الأختام، وعلم قراءة الخطوط، وعلم الوثيقة، وحاليا علم الأرشيف تجاوز مرحلة الشمولية واتجه التخصص في الأرشيفات من حيث النوع والشكل.
- أول من أطلق عبارة علم الأرشيف Archivistica هو جونييو كرانوفا ثم نقلت منه إلى عدة لغات منها:

الاسبانية والبرتغالية Archivologia / Arquivologia

وغيرت بعبارات Archivistica / Arquivistica

وفي هولندية Archivistiek

والألمانية Archivverwaltungslehre

التي تقابلها في الفرنسية Archivistique

ثم ظهرت بالانجليزية Archival science

النظرية الأرشيفية هي جميع أفكار الأرشيفين عن ما هي المواد الأرشيفية.

والمناهج الأرشيفية تشير إلى جميع أفكار الأرشيفين عن كيفية التعامل مع المواد الأرشيفية وهي حلقة الوصل بين النظرية والممارسة. والقصد بالممارسة الأرشيفية هي تطبيق النظرية الأرشيفية والمناهج الأرشيفية في الواقع الفعلي.

Records

في اللغة الانجليزية

-

Registraturgut

في اللغة الألمانية

-

محفوظات

Archives

الانجليزية

-

Archivgut

الألمانية

-

الأرشيف

والأرشيف في اللغتين (الإنجليزية والألمانية) هو ما تبقى من المحفوظات بعد فرز وإقصاء جميع الوثائق عديمة القيمة. من الطبيعي استخدام كلمة "علم" في هذا المقام، لأن لها جانبان: جانب نظري وجانب تطبيقي، فالأول يعبر عن الأفكار الأساسية والجوهرية عن طبيعة هذا العلم، أما الثاني أي الجانب التطبيقي فهو يعبر عن المنهجية والمكونات العلمية التي يستخدمها الأرشيفي. فالمنهجية الأرشيفية تأخذ من النظرية الأرشيفية، بينما الممارسة والتطبيقات الأرشيفية هما نتاج تطبيق تلك المنهجية في أرض الواقع. بالرغم أن النظام الدراسي للأرشيف في معظم الحالات هو نتيجة لتطبيقات عملية للمفاهيم، كما ينتج أيضا في بعض الحالات من البحوث العلمية. أما المبادلات الدولية في ميدان الأرشيف لم تظهر في القرن التاسع عشر بل تعود إلى قبل ذلك بل الشيء الجديد ابتداء من القرن التاسع عشر هو التعليم (التكوين) البيداغوجي.

3. الأرشيف في الجزائر:

بالنسبة للأرشيف في الجزائر، فإن أقدم وثائق يحتفظ بها الأرشيف الوطني يعود إلى العهد العثماني، أي بداية من القرن السادس عشر. أما عن رصيد الفترة الاستعمارية (1830-1962)، فهو منقوص من الجزء الأكبر منه، حيث أقدمت السلطات الاستعمارية بين سنتي 1961 و 1962 إلى ترحيل الجزء الكبير منه إلى فرنسا، والذي هو محفوظا بالمراكز الموزعة بها، وبخاصة مركز أرشيف آكس أن بروفانس (17).

وقد باشرت الجزائر المحادثات في السنوات الماضية مع السلطات الفرنسية لاسترجاع وثائقها (الذاكرة الوطنية)، وتوصلت إلى استرجاع الجزء القليل منه، والباقي لم يفرج عنه بعد. ولم تبق الدولة الجزائرية مكتوفة الأيدي لتكوين ذاكرتها الجماعية وإرساء قاعدة قانونية للهوية الوطنية، والمساهمة في بناء الوطن.

غداة الاستقلال، وابتداء من 1962 إلى 1971 أسندت تسير وإعادة تكوين التراث الأرشيفي إلى كل من وزارة التربية الوطنية، ووزارة التوجيه الوطني، ووزارة الإعلام والثقافة، في سنة 1971، وتم إنشاء رصيد الأرشيف الوطني (18) ووضع تحت رئاسة المجلس في سنة 1974، حيث تم إنشاء مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية (19).

وفي سنة 1977، تم إصدار مرسوم (20) متعلق بالمحفوظات الوطنية، حيث جاء في مادته الأولى: "يتمثل التراث التاريخي الوثائقي الوطني على الأوراق والوثائق التي يقدمها أو يستلمها الحزب، والمنظمات الوطنية والهيئات التشريعية من قضايا إدارية تابعة للدولة، والجمعيات المحلية والهيئات والشركات الوطنية، والمكاتب والمؤسسات الاشتراكية، والمؤسسات والمصالح العمومية، وكذلك الهيئات الخاصة أو الأفراد مما كانت وأبنا وجدت، ومهما كان العصر الذي ترتقي إليه، فتكون هذه الوثائق مصادر وثائقية".

وضعت هذه المديرية تحت وصاية المركز الوطني للدراسات التاريخية ما بين سنة 1978 و 1984، وبعدها تم إلحاقها بوزارة الثقافة إلى غاية سنة 1987، وتم إنشاء مركز المحفوظات الوطنية بموجب مرسوم (21) وهي ما تسمى حاليا بمركز الأرشيف الوطني حسب المادة الأولى من هذا المرسوم، فهذا الأخير هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وصيغة علمية وثقافية، تتسم بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو حاليا تحت وصاية الأمانة العامة للرئاسة الجمهورية.

شكلت عدة لجان في سنوات الثمانينات من القرن الماضي لدراسة قضايا المتعلقة بالأرشيف، خاصة التشريعية والتنظيمية منها. فكللت جهود هذه اللجان بإصدار القانون الخاص بالأرشيف الوطني في جانفي 1988 (22)، بعده جاءت جملة من النصوص، منها إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني (23)، وأهميتها تطبيق السياسة الوثائقية الوطنية، وإنشاء المجلس الأعلى للأرشيف الوطني (24) رغم أن هذا المجلس لم يجتمع ولو لمرة واحدة، ولم يتم بأي نشاط يذكر. توجي حوصلة هذه النصوص التشريعية، التي أصدرتها الدولة الجزائرية في ميدان الأرشيف، بنوع من الاهتمام لهذا المجال وبزوغ السياسة التي كانت تريد وضعها في ميدان الأرشيف، رغم النقائص التي سجلتها فيما يخص المصطلحات المستعملة لإعداد النصوص، وهذا راجع إلى أنها أعدت من طرف أناس لا علاقة لهم بالأرشيف، صف إلى ذلك أن النصوص الأصلية أعدت باللغة الفرنسية لهذا جاءت الترجمة إلى اللغة العربية بعيدة عن مضمونها.

4- الوثيقة الأرشيفية في منظور المشرع الجزائري

- الفترة من 1963 إلى 1970:

بعد الاستقلال، أسند تسيير وإعادة تكوين التراث الأرشيفي مباشرة إلى كل من وزارة التربية الوطنية، ثم وزارة التوجيه الوطني، ثم وزارة الإعلام والثقافة، ثم وزارة الثقافة، وأخيرا الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية. ضيعت الجزائر فرصة للنهوض بقطاع الأرشيف وتطويره، لو أخذت مجدية التقرير الذي أعده مبعوث منظمة اليونسكو (25) سنة 1964، أين أعد تقريراً حول حالة الأرشيف في الجزائر وما خلفته الإدارة الاستعمارية من تخريب وتحويل معظم الوثائق إلى فرنسا قبيل الاستقلال (26). رغم نوعية التقرير المنحازة، لكن كان يحمل في طياته اقتراحات يمكن أخذها من الزاوية الإيجابية والتي تعود بالفائدة للإدارة عامة، وقطاع الأرشيف بصفة خاصة. لكن بقي هذا التقرير حبيس الأدراج ولم يستغل بتاتا.

رغم المحاولات المحتشمة لتنظيم قطاع الأرشيف عن طريق تكوين موظفين في الخارج (27) (مصر) بالنسبة للدول العربية، وفرنسا بالنسبة للدول الأوربية، لكن غياب التخطيط ودراسة استراتيجية قائمة حال دون ذلك.

- الفترة من 1971 إلى 1987:

لم تتمكن الدولة الجزائرية من ترتيب بيت الأرشيف إلى غاية سنة 1971، وهذا بإصدار أول نص قانوني (28) من طرف رئاسة الجمهورية يتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية. هو عبارة عن أول تدبير مخصص لصيانة وحماية التراث الإداري والتاريخي والثقافي المتمثل في الوثائق الواردة في مجموع مؤسسات البلاد. جاء النص في سبعة مواد، توضح كيفية إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية للجمهورية الجزائرية رغم هذا، إلا أن هذا النص لم يتطرق لا إلى أسس تكوين الأرشيف ولا إلى مجال التكوين في الأرشيف.

انتظرت الجزائر إلى غاية سنة 1975، لفتح أول معهد لعلم المكتبات والتوثيق (29)، بعدها مباشرة تلتها نصوص أخرى تقضي بتحضير شهادة ليسانس في تخصصات (المكتبات، التوثيق، والمحفوظات) (30) بالمعهد. ولو استغلت فرصة استحداث ليسانس تخصص "الأرشيف" في معهد علم المكتبات الذي تزامن مع إنشائه، لا كان لهذا التخصص بعد بيداغوجي وأكاديمي عالي، وذلك عن طريق إعداد برامج مدروسة تتماشى وحاجيات الإدارة وثقافة المجتمع، لكن

غياب سياسة وطنية وبرامج التدريس، أدى إلى إلغاء التخصص والتخلي كلية عن تلك التجربة الفتية، نظرا لاعتبارات متعددة منها عزوف الطلبة عن التكوين في هذا التخصص⁽³¹⁾، فتلاشت الجهود وقزمت الأفكار وسيطرت فكرة احتقار المجتمع عامة والمسؤولين خاصة للأرشيف (كل ما لا قيمة له يرمى)، وهي الفكرة التي انعكست سلبا على الطلبة الذين تهربوا وفضلوا تخصصات كل من المكتبات والتوثيق على حساب الأرشيف.

وفي سنة 1977، تم إصدار مرسوم⁽³²⁾ متعلق بالمحفوظات الوطنية، حيث جاء في مادته الأولى: "يمثل التراث التاريخي الوثائقي الوطني على الأوراق والوثائق التي يقدمها أو يستلمها الحزب والمنظمات الوطنية والهيئات التشريعية من قضايا إدارية تابعة للدولة، والجماعات المحلية والهيئات والشركات الوطنية والمكاتب والمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات والمصالح العمومية، وكذلك الهيئات الخاصة أو الأفراد مهما كانت وأينما وجدت ومهما كان العصر الذي ترتقي إليه، فتكون هذه الوثائق مصادر وثائقية". بينما تم إثراء القواعد التنظيمية الخاصة بالأرشيف الوطني بنص أساسي في عام 1977، تمثل في مرسوم جديد يحدد بدقة صلاحيات مؤسسة الأرشيف الوطني وتنظيمها وسير عملها، على الصعيد الوطني، والمركزي، والمحلي.

وصف المعارضون لتطوير المؤسسة، هذا المرسوم "بالمعطف العريض جدًا"، ولم يطبق هذا النص كما ينبغي، نظرا للاحاق الأرشيف الوطني بالمركز الوطني للدراسات التاريخية، وهي الجهة التي صدرت منها عبارة (عريض جدًا!)، وكانت النتيجة المباشرة لهذا الإجراء بالإضافة إلى تجميد المرسوم، طمس الأرشيف الوطني لصالح الدراسات التاريخية. وهكذا ظلت المراكز الجهوية لولايات: الجزائر، وهران، وقسنطينة تنشط لوحدها في ميدان الأرشيف من غير مديرية وطنية. ليبقى الوضع على حاله لمدة عشر سنوات (عاش فيها الأرشيف الوطني في عزلة)، وتخللها عام 1984 انتقال الوصاية من رئاسة الجمهورية إلى وزارة الثقافة (الشيء الذي زاد الطين بله!).

مبدئيًا، كان يفترض أن التغيير في الوصاية هذا لا يؤثر إلا على الدراسات التاريخية، غير أن المركز الوطني للدراسات التاريخية انتهى به الأمر إلى جمع كل من الأرشيف الوطني والأرشيفين نفي "صناديقه"، لاسيما أرشيفي الولايات الذين أصرّوا على ممارسة مهنتهم بالرغم من غياب مديرية حقيقة علمية وتقنية، مكثفين بالإمكانات التي وفرتها لهم الجماعات المحلية.

في الواقع، لم تكن هذه العشرية بين 1978 - 1988 سلبية بصورة كاملة، إذ أن إصرار الأرشيفين المحليين على العمل ميدانيًا، بغياب الأرشيف الوطني، قد أدى إلى تجسيد قرارات مهمة كانت تحضر منذ السبعينات وهي تشييد مركز الأرشيف الوطني، وإصدار قانون جديد خاص بالأرشيف الوطني.

- الفترة من 1988 الى يومنا هذا:

مع بداية سنة 1988، بادر المشرع الجزائري الى اعداد نص قانوني، بموجبه تم تنظيم قطاع الأرشيف في الجزائر. بالفعل تم تحقيق ذلك المشروع وتجسد في القانون 88-09، المؤرخ في 26 جاني 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني الجزائري⁽³³⁾.

أ - مرحلة تحضير لإعداد القانون المتعلق بالأرشيف الوطني:

شهدت الجزائر خلال سنة 1986 أزمة اقتصادية، ما أدى الى انخفاض عائدتها الخارجية إثر انهيار أسعار النفط في السواق الدولية، بالإضافة إلى التسيير العشوائي للمؤسسات في ظل النظام الاشتراكي. هي حتمية وواقعا فرض على السلطات الجزائرية إعادة النظر في النظام الاقتصادي والاداري القائم، وذلك بإدخال جملة من الاصلاحات التي مست مختلف الجوانب من أهمها جانب التسيير والاطار القانوني للمؤسسات العمومية والنظام المالي وغيرها، بهدف البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري، وإخراج المؤسسات الوطنية العمومية من البيروقراطية السلبية، وإعطائها الحرية اللازمة في تسيير مواردها المالية والمادية. لتبدأ مرحلة تطبيق الاصلاحات سنة 1988 بعد دراسة مشاريع وقوانين، حددت السلطة شروطها ومخططاتها وأبعادها المستقبلية منها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية...

وقد صدر القانون رقم 01-88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، تحولت بموجبه المؤسسات الاشتراكية إلى مؤسسات عمومية ذات أشكال قانونية مختلفة (شركات ذات أسهم، شركات التضامن، وشركات ذات مسؤولية محدودة)، حيث تم الانتقال من الاقتصاد المخطط أو المركزي إلى اقتصاد حر يتمتع بالاستقلالية في التسيير.

وبالحديث عن الاصلاحات التي مست مختلف القطاعات الحيوية في الجزائر، فإن قطاع الأرشيف قد حظي بنصيبه من جملة الاصلاحات التي أجريت، وذلك من خلال اصدار قانون 88-09 المؤرخ في 26 جاني 1988، والمتعلق بالأرشيف الوطني، بموجبه وضع المشرع الجزائري القواعد العامة التي تحكم وتسيير قطاع الأرشيف بالجزائر. ومنه وضع المشرع الجزائري القواعد العامة التي ستحكم في قطاع الأرشيف في الجزائر، وتلتها جملة من المراسيم التنفيذية، تم استحداث بموجبها هيئات متخصصة وهي: المديرية العامة للأرشيف الوطني، والمجلس الأعلى للأرشيف الوطني وكذا مركز الأرشيف الوطني -تم تعديل مرسوم رقم 11.87 المؤرخ في 6 جمادي الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987 المتضمن إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية وهذا بموجب مرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 12 رجب الموافق لأول مارس سنة 1988.

ب- كيفية تحضير لإعداد القانون:

إن إصدار قانون الأرشيف الوطني كان في إطار الإصلاحات الاقتصادية والادارية التي باشرتها الدولة الجزائرية خلال السنوات 1986، 1987 و1988 من القرن الماضي، على غرار مختلف القطاعات الحيوية الأخرى، بما يجعل القطاع الاقتصادي والاداري العمومي أكثر اتعاشا وتطورا وتنافسا، وإعطائه الاستقلالية وحرية التسيير، وعليه قامت وزارة الثقافة والسياحة بتحضير وإعداد مشروع القانون، الذي عرض للمناقشة خلال الجلسات العامة المنعقدتان يومي 28 و 29 ديسمبر 1987، رفقة ترسانة من مشاريع القوانين في مختلف الميادين (34).

قبل ذلك تشكلت لجنة على مستوى وزارة الثقافة والسياحة تضم مجموعة من الاطارات والخبراء والمختصين لتحضير وإعداد مشروع القانون المتعلق بالأرشيف الوطني. وضمن هذا السياق، أحال المجلس الشعبي الوطني، نص القانون إلى اللجنة القانونية والادارية بتاريخ 26 ماي 1987، لدراسة وتسليط الضوء على مختلف الجوانب ذات الصلة بمشروع القانون، وهو الأمر الذي انبثق عنه سلسلة من الجلسات مع الأعضاء المعدين لمشروع القانون، على رأسهم السيد بوعلام بساج، وزير الثقافة والسياحة آنذاك، ومنه تم اعداد التقرير التمهيدي للمشروع.

ج- تقديم مشروع القانون المتعلق بالأرشيف أمام المجلس الشعبي الوطني:

قدم المشروع وزير الثقافة والسياحة السيد بوعلام بساج أمام النواب خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 1987، حيث أشار في عرضه، لمضمون مشروع هذا القانون أمام النواب، إلى أن الجزائر كانت تعاني من فراغ قانوني في مجال الأرشيف وهي تحتوي على وثائق تاريخية جد ثمينة وجب الاهتمام بها. تم المصادقة على القانون بعد مناقشته من طرف النواب، وهذا بعد ادخال تعديلات على بعض المواد.

المديرية العامة للأرشيف الوطني:

- لقد حدد مرسوم رقم 45.88 المؤرخ في 1 مارس 1988 يتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني (35) ويحدد اختصاصاتها الهيئة المرخص لها إعداد سياسة أرشيفية وطنية ويقصد في مفهوم هذا المرسوم ماما يلي:
- **المادة الأولى :** تحدث المديرية العامة للأرشيف الوطني وتوضع تحت سلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية.
 - **المادة الثانية :** تمثل مهمة المديرية العامة للأرشيف الوطني فيما يلي:
 1. تطبيق السياسة الوثائقية الوطنية في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني..
 2. تعد مخططات العمل وبرامجه السنوية والمتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني وتنفيذها.
 3. تعد برامج تكوين مستخدمي الأرشيف الوطني وتحسين مستواهم وتطبيقها..
 4. تعد النصوص التنظيمية والتقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي وتقررها..
 5. تمثل الجزائر في أشغال الهيئات الدولية المتخصصة وتبدي رأيها في الاتفاقيات الدولية في مجال الوثائق..
 6. تقوم بأي عمل تشييط و توعية من شأنه أن يرفع قيمة الممتلكات الوثائقية الوطنية..
 7. تتولى تقويم الأعمال المباشرة في مجال الأرشيف وتعد حصيلتها.
 - **المادة الثالثة :** تتولى المديرية العامة للأرشيف الوطني على الخصوص ما يأتي:
 - تعد بالتعاون مع الهياكل المعنية مدونات الترتيب ونطاقه وإجراءات إتلاف الوثائق أو إدراجها ضمن الأرشيف الوطني.
 - تتخذ جميع التدابير لاقتناء تقنيات الإصلاح والاستنساخ والإعلام..
 - ترتب الأرشيف الخاص الذي له أهمية تاريخية و تشجع على التبرع به،
 - تراقب طبقا للتنظيم الجاري به العمل حفظ الأرشيف الموجود في مختلف أجهزة الدولة والجماعات المحلية وتسييره.
 - **المادة : 4** تتكون المديرية العامة للأرشيف الوطني من ثلاث مديريات:
 1. **مديرية مقاييس الأرشيف و تقنيات تسييره،** وتكلف بضبط مقاييس الوثائق الإدارية وتحديد مقاييس الأرشيف وطرق تسييره،
 2. **مديرية التفتيش ،** وتكلف برقابة عمليات تسيير الأرشيف في أجهزة الدولة والحزب والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية،
 3. **مديرية المبادلات والتطوير،** وتكلف بإعادة تكوين الممتلكات الوثائقية الوطنية والمبادلات مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة والعلاقات بالجمهور.
 - **المادة : 5** تشمل مديرية مقاييس الأرشيف وتقنيات تسييره على مديرتين فرعيتين:
 1. **المديرية الفرعية للمقاييس،** وتكلف بضبط مقاييس الوثائق الإدارية، وتحديد المقاييس التقنية لفرز الأرشيف وإتلافه وإدراجه وترتيبه وتبليغه.

2. المديرية الفرعية لتقنيات التسيير، وتكلف بإعادة القواعد التي تمكن من توحيد الوثائق في كامل التراب الوطني وطرق تسييرها.

- المادة : 6 تشتمل مديرية التفتيش على مديرتين فرعيتين:

1. المديرية الفرعية للبرمجة والتكوين، وتكلف بتحديد برنامج رقابة حفظ الأرشيف وتتابع تطبيقه وتقدر الاحتياجات إلى مستخدمي الأرشيف على الصعيد الوطني و تنفذ أعمال التكوين وتحسين المستوى لتوفير هذه الاحتياجات.

2. المديرية الفرعية للتلخيص، وتكلف بتقويم أعمال الرقابة و تقديم التقارير وحواصل وحفظ إحصائيات رصيد الأرشيف واستغلاله.

- المادة : 7 تزود المديرية العامة للأرشيف الوطني قصد الاصطلاح بمهامها الرقابية بسلك مفتشي الأرشيف يحدد قانونه الأساسي طبقاً للتنظيم الجاري به العمل.

- المادة : 8 يعين مفتشو الأرشيف حسب الحاجة لدى الهيئات الآتية:

-المؤسسات التابعة للدولة والحزب والمنظمات الجماهيرية،

- الوزارات فيما يخص الإدارة المركزية والهيئات التابعة لوصايتها،

- الولايات بالنسبة إلى الجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات المحلية.

- المادة : 9 تشتمل مديرية المبادلات و التطوير على مديرتين فرعيتين:

1. المديرية الفرعية للمبادلات، و تكلف بالعلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة.

المجلس الأعلى للأرشيف الوطني:

تنص المادة 21 من القانون 88-09 الخاص بالأرشيف الوطني على انشاء مجلس أعلى للأرشيف الوطني ، ومن مهامه:

- تحضير واقتراح السياسة الأرشيفية،

- التوجيه والتخطيط و المتابعة والعمل على تنفيذ السياسة الأرشيفية.

لم يحدد المشرع بالتفصيل تشكيلة المجلس وكيفية تسييره في القانون، بل ترك المجال مفتوحاً للسلطات المعنية لتفعيل وتجسيد ذلك على أرض الواقع.

بالفعل تم انشاء المجلس بموجب المرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 1 مارس 1988، (36) وضع المجلس تحت وصاية الأمانة العامة للرئاسة الجمهورية، وعينت تشكيلته المتكونة من:

- الأمين العام لرئاسة الجمهورية (رئيس)

- الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني،

- الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية،

- المين العام لوزارة الداخلية،

- الأمين العام لوزارة العدل،

- الأمين العام لوزارة المالية،

- الأمين العام للثقافة.

بالنظر الى هذه التشكيلة، نلاحظ عدم ادراج المعنيين المباشرين بقطاع الأرشييف ألا وهما المديرية العامة للأرشييف الوطني والمركز الأرشييف الوطني. وزيادة الى كل هذا لم يجتمع المجلس و لو مرة واحدة منذ انشائه الى يومنا هذا.

مركز للمحفوظات الوطنية:

إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية بموجب مرسوم رقم 88- 47 المؤرخ في ' 12 رجب الموافق لأول مارس سنة 1988 المعدل لمرسوم رقم 11.87 المؤرخ في 6 جادي الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987 (37).

فيما يخص مرسوم رقم 11.87 المؤرخ في 6 جادي الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987 المتضمن إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية قام المشرع بتحديد بشكل واضح طابع و وصاية مركز المحفوظات الوطنية كما جاء في كل من المادة 1 و المادة 2.

المادة الأولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع إداري و صبغة علمية وثقافية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية وتسمى مركز المحفوظات الوطنية وتدعى في صلب النص " المركز".

المادة الثانية : يوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة. كما بين أيضا المهمة المنوطة لهذا المركز.

وجاء تعديل مرسوم رقم 11.87 المؤرخ في 6 جادي الأول عام 1407 الموافق 6 يناير 1987 المتضمن. على النحو التالي :

- **المادة الأولى :** تعدل المواد 2 و 3 و 6 و 7 من المرسوم رقم 87 - 11 المؤرخ في 6 يناير 1987 .
- **المادة الثانية :** يوضع المركز تحت وصاية الأمين العام لرئاسة الجمهورية.
- **المادة الثالثة :** يكون مقر المركز في مدينة الجزائر يمكن أن تحدث فروع للمركز، إن دعت الحاجة في أي مكان من التراب الوطني بقرار يتخذه الأمين العام لرئاسة الجمهورية.
- **المادة : 4** يعين مدير المركز بمرسوم و تنهي مهامه بالكيفية نفسها.
- **المادة : 5** يساعد المدير كاتب عام و رؤساء أقسام تعينهم السلطة الوصية بناء على اقتراح المدير العام للأرشييف الوطني، يحدد الأمين العام لرئاسة الجمهورية بقرار تنظيم الداخلي في المركز.
- **المادة : 6** يتكون المجلس التوجيه من:
 - الأمين العام لرئاسة الجمهورية أو ممثله رئيسا،
 - ممثل وزير الثقافة و السياحة ،
 - المدير العام للأرشييف الوطني (الباقى بدون تغيير).
- **المادة : 7** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- وأهم ما جاء في التعديل هو تحويل وصاية المركز من وزير الثقافة ووضعت تحت اشراف الأمين العام لرئاسة الجمهورية .

5. تطور ومكانة الأرشييف في الجزائر

إن فعالية ونجاعة تسيير الأرشيف يعود إلى كفاءات الأرشيفيين في الإدارات الجزائرية، لا تزال تسيطر عليها نظرة احتقار واستصغار للأرشيف، وكذا المهنة الأرشيفية، بغض النظر إلى وضعية أرشيف الإدارات التي في أغلبيتها ترمي وتوضع في الأقبية أو في الطوابق تحت الأرض للبنابات. ما يفسر نظرة المسؤول الجزائري التي يولها للأرشيف. وللأسف هي نظرة معمة على جميع المستويات. ما يؤثر مباشرة على المكلف بالتسيير هذا الأرشيف في السنوات الماضية، المعمول به في المؤسسات والإدارات هو عند معاقبة أي موظف في الإدارة، يحول مباشرة إلى العمل في الأرشيف (حولت مخازن الأرشيف إلى سجن).

أصبح قطاع الأرشيف في الجزائر، آخر ما يولي له أهمية المسؤولين يتجاهلون قيمة (تاريخ المؤسسة). ظهر في السنوات الأخيرة نوع من الحس للوثيقة، وهو ما أدى ببعض الإدارات بأخذ زمام الأمور للنهوض بقطاعها الأرشيفي، ويعود الفضل في ذلك إلى مؤسسة الأرشيف الوطني التي عملت ولا تزال تعمل لتحسيس الإدارات بمختلف مستوياتها على مدى أهمية الأرشيف عن طريق زيارات ميدانية إلى المؤسسات، وفي بعض الحالات هناك زيارات تفتيشية في حدود محام المديرية العامة للأرشيف الوطني⁽³⁸⁾. فهناك أيضا الدورات التكوينية التي تنظمها لفائدة الأرشيفيين أو القائمين (العاملين) في قطاع الأرشيف حسب الطلب⁽³⁹⁾.

إلا أنه هناك نقصا فادحا للأرشيفيين المؤهلين، ما أدى إلى وجود خلل دائم في تسيير الإنتاج اليومي للوثائق، وتحديد قيمتها (الإدارية، القانونية، التاريخية). علاوة إلى معاناة الأرشيفيين اليومي في الإدارات الجزائرية، خاصة من عديمي الخبرة، من الحاملين للشهادات الجامعية (معهد علم المكتبات والتوثيق) في علم المكتبات والتوثيق⁽⁴⁰⁾. حيث يمثل تدريس الأرشيف نسبة مئوية جد ضئيلة مقارنة بالوحدات الأخرى التي تدرس⁽⁴¹⁾. لهذا، يجد الطالب نفسه أمام الأمر الواقع (عديم التجربة ولا نظرة لما يجب أن يقوم به، لأنه لم يتطرق إلى دراسة حالات، ولا حل لتأريخ تبين مختلف الوضعيات والصعوبات التي يمكن أن تواجهه وهو في الميدان). نتيجة لهذا وما آلت عليه وضعية الأرشيف في مختلف الإدارات الجزائرية، وهو ما يجعل في غالب الأحيان نجد الأرشيفي عديم الرؤية والمبادرة.

إن معظم مؤسساتنا لا تعي هذه الأهمية وهذا لسبب بسيط، وهو عدم تطبيقها لمختلف التوصيات المتضمنة فيها، وقد يكون ذلك راجع إلى كون أن هذه المؤسسات قد لاقت أو لا زالت تلاقي صعوبات كثيرة في إيجاد المهجبة المثلى الواجب إتباعها لتسهيل عملية تطبيق هذه التوصيات، وكيفية التعامل معها وطريقة تحديد وتطبيق آجال الحفظ من وثيقة لأخرى.

وكخلاصة لهذا البحث نستنتج ما يلي:

- شهدت الجزائر قفزة نوعية على الصعيدين المؤسساتي والتشريعي لميدان الأرشيف، أين اكتسبت بناية والتي تعتبر تحفة معمارية، صممت من طرف المهندس المعجاري المرحوم عبد الرحمن بوشامة في الثمانينات من القرن الماضي. وهي بناية احترمت فيها جميع المواصفات العالمية لحفظ وحماية الأرشيف الوطني، كما عرفت على الصعيد التشريعي إدراج أول وآخر قانون للأرشيف الوطني.
- عرفت العشرة الأولى التي تلت تدشين كل من المديرية العامة للأرشيف الوطني وكذا مركز الأرشيف الوطني سنة 1989 نوع من الديناميكية والنشاط المكثف على المستوى المحلي والدولي، أين تم اعداد عدد معتبر من النصوص التطبيقية لقانون 88 - 09 الخاص بالأرشيف الوطني، وهذا رغم أن معظم هذه

- النصوص لم تجد ضالتها و لم تطبق على أرض الواقع الى يومنا هذا . وعلى المستوى الدولي كذلك شهدت نشاطات مكثفة نذكر منها المشاركة في تظاهرات المجلس الدولي للأرشيف.
- منذ بداية الألفية الثالثة، بدأ من سنة 2001، دخلت كل من المديرية العامة للأرشيف الوطني والمركز الأرشيف الوطني في نفق شبه مظلم دون معالم محددة، وهذا راجع الى تغيير في مسار مهام هته الهيئات من طرف القائمين عليها.
 - لا سياسة أرشيفية وطنية واضحة المعالم اعتمدت سواء داخليا أو على المستوى الوطني، الى غاية اليوم المديرية العامة للأرشيف الوطني تجهل معظم الانتاج الوثائقي وبالتالي الأرشيف لادارات المركزية – الوزارات- وكذا جميع الادارات والمؤسسات في مختلف القطاعات منذ 1962.
 - أكثر من نصف قرن بعد الاستقلال، لا تملك الجزائر اطار تصنيف للأرشيف الوطني.
 - عدم التنسيق بين المديرية العامة للأرشيف الوطني والجامعة حال أو أثر يشكل سلبى على نوعية تكوين الطلبة في ميدان الأرشيف.

الهوامش

1. Baldassare Bonifacio, « De Archivis liber singularis, Venise 1632, in la Pratique archivistique, P. 19
2. S. MULLER, J.A. Feith el R. Fruin, Handleiding, voor het ordenen en beschrijven van
orchiven / traduit vers le français Br j- Cuvelier et Henri stein. Publier à la Haye
en 1910
3. Manuel pour le classement et la description des archive. sir Hillary Jkinson
Manuel of Archives Administration, Londres, 1922
4. Enginio Casanova, Archivistica, Science 1928.
5. Theodore R. Schellemborg, Modern Archives: Principles and Techniques
(Chicago 1956).
6. (... Documents qui ne sont plus nécessaires au travail courant et qui sont
conservés, avec ou sans tri préalable en raison de leur valeur de preuve ou d'information,
Br l'organisme
qui les a créés ou par une institution d'archives appropriée...)
7. Records management.
8. les archives sont l'ensemble des documents, quelque soient leur dates leur formes
et leur support matériel, produit ou reçus par toute personne... et par tout service ou
organisme... dans l'exercice de leurs activités.

9. عريكا : الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف
* ARBICA: Arab Branch of International council of Archives
10. بنوري، ربيع. معجم المصطلحات الأرشيفية. عريكا. 2005، ص.2
11. بجاجة، عبد الكريم. خبير في الأرشيف بدار الوثائق بالإمارات العربية المتحدة، و مدير عام سابق للأرشيف الوطني الجزائري.
12. Delsalle, Paul. Une Histoire de l'Archivistique. Québec, presse de l'Université du Québec, 2000, p.39- 54.
13. محمد يونعامه. مسألة الأرشيفات المرحلة: دراسة ميدانية. مسألة الأرشيف المرحل من الجزائر و المتواجد بفرنسا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم المكتبات و التوثيق. قسم علم المكتبات و التوثيق، جامعة الجزائر 2، 2013، ص. 52.
14. Duchein, M, le Respect des fonds en archivistique : principes théoriques et problèmes pratiques, In : la Gazette des archives, n° 97, 1977, p. 71-96.
15. www. Archivists.org/glossary/terms/a/archives vue le 15/11/2013.
16. القانون 09/88 المؤرخ في 1 جمادى الثاني 1408 الموافق لـ 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني الجزائري.
17. Akbal, M. le Contentieux archivistique algéro- français ; thèse de doctorat, Alger ; 2004, 365 p.
18. أمر رقم 36-71 يتضمن إنشاء رصيد (صندوق) الأرشيف الوطني المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1991، الموافق لـ 3 يونيو 1991
19. مرسوم رقم 74-75 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1394 الموافق لـ 25 أفريل 1974 المتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1394 الموافق لـ 25 أفريل 1974
20. مرسوم رقم 67-77 يتعلق بالمحفوظات الوطنية المؤرخ في 30 ربيع الأول 1377 الموافق 20 مارس 1977 يتعلق بالمحفوظات الوطنية
21. مرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 06 جمادى الأول عام 1407 الموافق لـ 6 يناير 1987، يتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية.
22. القانون رقم 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني
23. مرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1 مارس 1988 يتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني تحديد اختصاصاتها.
24. مرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لـ 1 مارس 1988 يتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني.
- 25 - Pérotin, Yves, les archives publiques en Algérie, UNESCO, 1964, 32p.

- 26- Akbal, Mehenni. Le Contentieux archivistique algéro- français. Thèse de doctorat, Université d'Alger ; 2004, 365 p.
- 27- Bouayad, Mahmoud. Le Livre et la lecture en Algérie: Formation des Bibliothécaires et des Documentalistes, UNESCO, 1985, p. 51
- 28- Ordonnance n° 71-36 portant création du fonds des Archives Nationales.
- 29- مرسوم رقم 90-75، المؤرخ في 24/07/1975، يقضي إنشاء معهد لعلم المكتبات و التوثيق بالجزائر العاصمة
- 30- قرار مؤرخ في 16 رجب عام 1396 الموافق 15 يوليو 1975 يتضمن فتح فرع "المحفوظات" في مجال اليسانس في اقتصاد المكتبة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمعة 9 شعبان عام 1396 الموافق 16 غشت 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، ص 593. يقضي بإنشاء تخصصات «المكتبات»، «التوثيق»، «المحفوظات».
- 31- Hocine-Bey, A. Evolution des programmes de la science de la bibliothéconomie: 1975- 2000, in: revue la Bibliothéconomie et des sciences documentaires, n° 1, 1996.
- 32- مرسوم رقم 67-77 يتعلق بالمحفوظات الوطنية المؤرخ في 30 ربيع الأول 1377 الموافق 20 مارس 1977 يتعلق بالمحفوظات الوطنية.
- 33- القانون 09-88 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية رقم 4 المؤرخ في 27 جانفي 1988، ص. 139-141.
34. الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية الثالثة، الجلسة العامة بتاريخ 29 نوفمبر 1987. رقم 18 المؤرخة في 31 مارس 1988، ص. 2.
- 35- مرسوم 45-87 المعدل و المتمم لمرسوم رقم 11-87 المؤرخ في 06 جادي الأول عام 1407 الموافق ل 6 يناير 1987، يتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية.
- 36- المرسوم رقم 46-88 المؤرخ في 1 مارس 1988 المتضمن انشاء المجلس الأعلى للأرشيف الوطني،
- 37- المرسوم رقم 47-88 المؤرخ في 1 مارس 1988، المعدل لمرسوم 11-87 المؤرخ في 6 جانفي 1987 المتضمن انشاء مركز الأرشيف الوطني .
38. مهام المديرية العامة للأرشيف الوطني (الهيكل التنظيمي)
39. مديرية التكوين (المديرية العامة للأرشيف الوطني)
40. معهد علم المكتبات و التوثيق (برنامج التدريس).
41. فريد، زعباط. الأرشيفي في الجزائر بين التكوين والتوظيف. مذكرة الماجستير في الم المكتبات و التوثيق. جامعة الجزائر
- 2، قسم علم المكتبات و التوثيق، 2014.

